آراء سيبويه النحوية في شــرح الأشمـوني دراسة تحليلية

م.د. أحمد محمد جاسم

Sibawayh’s grammatical views in Sharh Al-Ashmouni, an analytical study

Ahmed Mohammed Jassim

summary

The need arose to understand and document the language, and I, in turn, sought to document what was stated in Al-Ashmouni’s explanation of Sibawayh’s sayings. The need lies in documentation and correct transmission from scholars, as it is of great importance in establishing the parameter, transmitting it, and studying it in accordance with modern research on which these features are based.

الخلاصة

الحمد لله الذي علّم بالقلم علّم الإنسان ما لم يعلم، و أفضل الصلاة والسلام الأتمّان على خير خلق الله من عربٍ وعجم النبي الكريم محمّد (صلى الله عليه وآله وسلّم) إلى أن نلقاه.

وبعـــد:

لا شـــكّ أن الحاجة للّغة العربية تثبيتاً وتعقيداً، تزداد مع ازدياد الحاجة لمعرفة باقي العلوم المتصلة باللغة؛ كونها الموصّل لفهم المعنى، ولا سيما أن المعنى تقف عنده كثير من الوشائج ذات الصلة، فالبعد الديني وما تتصل به من علوم مثلاً، بعد اتساع رقعة الدين الحنيف وتمازج الألســـن المختلفة اللهجات أدّى إلى بعدٍ ملحوظ عن الســـليقة اللغوية الأصـــيلة وهذا البعد ولّد ضعفٍ في إدراك المعاني العظيمة لكتاب الله الكريم، ولا يفوتنا أن القرآن الكريم يُعدُ مصدر اللغة وقوامها، فهنا نشـــأت الحاجة إلى فهم اللغة وتوثيقها، وأنا بدوري عمدت على توثيق ما جاء في شـرح الأشـموني لأقوال سـيبويه، فالحاجة تكمن في التوثيق والنقل الصـحيح عن العلماء لما له الأهمية الكبيرة في تثبيت المعلمة ونقلها ودراســـتها بما يتوافق مع البحث الحديث الذي تنطلي عليه هذه السمات.

فبعد توفيق الله تعالى اعتمدت في بحثي على النقل والتوثيق والدراسة وعرض الآراء أمام العلماء في بطون الكتب، لتكون المحصّلة دراسة توثيقية صادقة لآراء سيبويه في شرح الأشموني (رحمهما الله تعالى)، فاقتضت الحاجة إلى تسمية البحث بعد المشاورة مع ذوي الاختصاص الدقيق أن يكون العنوان (آراء سيبويه في شرح الأشموني المختصة بالنواسخ)؛ فجعلت البحث مقسماً على أربعة مباحث، فكان المبحث الأول: يتعلق بـ (كان) وأخواتها، والمبحث الثاني: الحروف المشبهة بـ(ليس)، والمبحث الثالث: (إنّ) وأخواتها، والمبحث الرابع وهو الأخير، فتضمن (لا) النافية للجنس، ثم ختمت البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها مع عرض أهم الآراء التي ساقها العلماء في الموضوعات ذاتها.

فلا شك أن تعتري الباحث صعوبات علمية، تكمن في صعوبة التعامل مع النصوص التي يسوقها سيبويه في كتابه حيث الغموض وإطلاق المصطلحات بما تتوافق مع منهجه العلمي مصطبغة الفلسفة يصعب على الباحث تفسيرها وتفكيك أجزائها.

المبحث الأول:

كان وأخواتها

أولاً: في الأفعال التي وافق معناها معنى (صار):

أظهر الأشموني (٩٠٠هـ) أنّ هناك عشرة أفعال وافق معناها معنى (صار)، فهي مثلها في العمل وهو: (آض، رجع، عاد، استحال، قعد، حار، ارتدّ، تحول، غدا، راح)، ثم ذكر بعدها (جاء)، فقال: ((وحكى سيبويه عن بعضهم ما جاءت حاجتك بالنصب والرفع بمعنى ما صارت، فالنصب على أن (ما) استفهامية مبتدأ، وفي جاءت ضمير يعود إلى (ما)، وأدخل التأنيث على

(ما) لأنها هي الحاجة، وذلك الضمير هو اسم جاءت، وحاجتك خبر، والتقدير أية حاجة صارت حاجتك؟ وعلى الرفع حاجتك اسم جاءت و(ما) خبرها))[١].

ثانياً: حذف كان مع خبرها:

جاء في شرح الأشموني أنَّ (كان) تُحذف إمّا وحدها أو مع الاسم، وهو الأكثر يبقى الخبر على حاله بخاصة بعد (إنّ، لو) الشرطيتين، فذكر في ذلك عدة أمثلة، منها مع لو (ألا طعامَ ولو تمرًا)، وبيّن أنّ سيبويه جوّز فيه رفع (تمر) على تقدير (ولَوَ يكون عندنا تمرٌ)[٢]، أي حذف كان وخبرها وبقاء اسمها وهو ما عليه الكتاب؛ إذ قال سيبويه: ((ومما يَنتصب على إضمار الفِعل المستعمَلِ إظهارُه قولك: أَلاَ طَعامَ ولو تَمْراً، كأَنك قلت: ولو كان تَمْراً، وأْتِني بدابّة ولو حِماراً. وإن شئت قلت: أَلاَ طَعامَ ولو تمرٌ، كأَنّك قلت: ولو يكون عندنا تمرٌ، ولو سقط إلينا تمرٌ))[٣] .

فبعد ذكره جواز حذف كان مع اسمها جوّز حذفها مع الخبر، ووافقه في ذلك الأزهري (٩٠٥هـ)[٤]، والصبّان (١٢٠٦هـ) الذي يرى أنَّ أن المناسب في التقدير (عندكم) إلاَّ أن يكون استفهام المتكلم من أهل بيته وذكر أنه استفيد من هذا التقدير أن الحذف ليس خاصاً بلفظ الماضي بخلاف الزيادة [٥]، ولم أجد مَن خالف سيبويه(١٨٠هـ) في ذلك.

ثالثاً: حذف كان مع (لَدُنْ):

يكثر حذف (كان) مع (إنّ، لو) الشرطيتين، أمّا مع (لدُن)، فقليل، حيث أورد الأشموني في هذا الباب مثلاً لذلك من الرجز:

مِن لَدُ شَوْلًا فإلَى إتْلائِها[٦]

وذكر أن سيبويه قدّره (من لدُ أن كان شولاً)[٧].

وهو ما جاء على فق قول سيبويه: ((ومن ذلك قول العرب: مِن لدُ شَوْلًا فإلى إتْلائِها نصب لأنه أراد زمانا. والشوال لا يكون زمانا ولا مكانا فيجوز فيها الجر كقولك من لدن صلاة العصر

إلى وقت كذا، وكذا من لد الحائط إلى مكان كذا، فلما أراد الزمان حمل الشول على شيء يحسن أن يكون زمانا إذا عمل في الشـــول، كأنك قلت من لد أن كانت شـــولا إلى إتلائه))[٨]، وتابع الســـيوطي(٩١١هـ) ســـيبويه (١٨٠هـ) على أن يكون التقدير: (من لد أن كان)، أي: من زمن كونها شولاً [٩].

وخالفه في تقديره هذا ابن مالك (٦٧٢هـ)، والأزهري (٨٠٤هـ)، والشـــاطبي(٧٩٠هـ)، أمّا ابن مالك؛ فقال في هذا الموضـــع: ((وعندي أن تقدير (أن) مســـتغنى عنها بعد (مُذْ))[١٠]، يريد بذلك أن التقدير (من لدُ كانت)، ومثله الشاطبي[١١].

وبيّن الأزهري إنما قدّره ســـيبويه (من لدُ أن كانت شـــولاً) ولم يقدّره (من لدُ كانت) ؛ لأن سيبويه لا يرى إضافة (لدُن) إلى الجمل، علماً أن الأزهري خالف سيبويه في تقديره (أن) إذ يلزم منه حذف بعض الاســـم وإبقاء بعضـــه، ثم ذكر أن ســـيبويه نصّ في باب الاســـتثناء على أن الموصل الحرفي لا يجوز حذفه وإن حُمِل على تقدير معنى لا تقدير إعراب[١٢].

المبحث الثاني:

الحروف المشبهة بـ(ليس)

أولاً: (ما) وشروط عملها:

في (ما) النافية لغتان، في لغة أهل الحجاز: تعمل عمل ليس، فيرفعون بها الاســـم وينصبون الخبر.

أمّا بنو تميم فلا يعملونها، بل يرفعون ما بعدها بالابتداء والخبر، وفي عمل ما عند أهل الحجاز شـــروط منها: أن لا يتقدم خبرها على اســـمها إلا أن الأشـــموني أورد قولاً بيّن فيه أن سيبويه أجاز لـــ (ما) أن تعمل مع اختلاف الترتيب بين معمولاتها، وهو نص قوله: ((وقد تعمل متوسطا خبرها، وموجبا ب(إلا)، وفاقاً لسيبويه في الأول، وليونس في الثاني))[١٣].

وعلى خلاف ما ورد في الكتاب، إذ قال سيبويه: ((فإذا قلت: (ما منطلقٌ عبدُ الله)، أو (ما مسيءٌ مَنْ أعْتَبَ)، رفعتَ. ولا يجوز أن يكونَ مقدّما مثلَه مؤخَّرا، كما أنَّه لا يجوز أن تقول: (إنَّ أخوك عبدَ الله) على حدّ قولك: (إنَّ عبدَ اللهِ أخوك)، لأنَّها ليست بفعل، وإنَّما جُعلتْ بمنزلته فكما لم تتصرَّف (إنّ) كالفعل كذلك لم يَجُزْ فيها كلُّ ما يجوز فيه ولم تَقْوَ قوّتَه فكذلك (ما)) [١٤]؛ ووافق سيبويه (١٨٠هـ) كل من: ابن الوراق (٣٨١هـ)[١٥]، وابن مالك[١٦]، وابن فلاح (٨٦٠هـ)[١٧]، وابن هشام[١٨].

أمّا ابن عصفور فاستثنى من ذلك أن يكون الخبر المقدّم ظرفاً، أو مجرور أذا قُدّر بقاء عمله[١٩].

والذي أميل إليه هو صحة رأي سيبويه ومن معه في أن عمل (ما) يبطل إذا تقدم الخبر على المبتدأ من دون استثناء، وذلك كون (ما) حرف مشترك يدخل على الأسماء والأفعال والأصل في الحرف المشترك أنّ يكون مهملاً غير عامل، والذي ساعدها على العمل أنها أشبهت (ليس) في الدلالة على نفي الحال، وفي دخولها على المبتدأ والخبر، فهي في الأصل عامل ضعيف، فإنها لا تبلغ من القوة أن تعمل في حال تقدم الخبر على المبتدأ وإن كان ظرفاً، أو مجروراً.

ثانياً: زيادة الباء في خبر (ما):

بيّن الأشموني أنّه لا فرق في دخول الباء على خبر (ما)، بين أن تكون حجازية، أو تميمية، وهو غير مخصوص في الحجازية كما زعم، وذكر أن سيبويه (١٨٠هـ) نقل ذلك عن تميم[٢٠]، والراجح أنَّ (الباء) الزائدة مختصة بالحجازية.

ثالثاً: (لات):

جاء في شرح الأشموني: ((أمّا (لات)، فأثبت سيبويه والجمهور عملها))[٢١]، وهو ما ورد في الكتاب، إذ قال سيبويه: ((وأما أهلُ الحجاز فيشبّهونها بلَيْسَ إذ كان معناها كمعناها، كما

شـــبّهوا بها لاتَ في بعض المواضـــع، وذلك مع الحِين خاصّـــةً، لا تكون لاتَ إلّا مع الحين، تُضْـمِرُ فيها مرفوعا وتَنْصِـبُ الحين لأنّه مفعول به[٢٢]، ولم تَمكَّنْ تمكُّنَها ولم تستعمل إلا مضَـمراً فيها، لأنها ليس كليس في المخاطَبة والإخبار عن غائبٍ، تقول لستَ "ولستِ" وليسوا، وعبدُ الله ليس ذاهبا، فتَبْنِى على المبتدأ وتُضْـــمِرُ فيه، ولا يكون هذا في لات لا تقول: عبدُ الله لات منطلقاً، ولا قومك لاتوا منطلقين))[٢٣].

تبيّن من كلام سيبويه أن (لات) عاملة، ومن هذا التصريح يمكن أن نصنف عمل (لات) على ثلاثة محاور:

أولاً: مشابهتها بليس في العمل كونها ترفع الأول اسماً لها وتنصب الثاني خبراً لها.

ثانياً: لا يكون معمولها الظاهر إلا لفظ (الحين)، فتنصبه خبراً لها.

ثالثاً: تضمر فيها مرفوعاً وهو اسمها.

ووافقه في مذهبه الفرّاء (٢٠٧هـ)[٢٤]، وابن فلاح الذي وافقه في المحورين الأول والثاني، وخالفه في الثالث، قائلاً: ((لا يقال: بأنه يلزم اضـــمار اســـمها فيها ولم يعهد في الحرف؛ لأننا نقول بأنه محذوف بمضـــمر، والحذف ســـائغ عند قيام القرينة، أو أنه أضـــمر فيها لقوة شـــبهها بالفعل، ولا يلزم من الاضـــمار فيما قوي شـــبهه بالفعل، الاضـــمار في غيره))[٢٥]، ومثله الرضـــي (٦٧٢هـ)، قائلاً: ((ولا تعمل عمل (ليس) لمشابهتها لها بكسر التاء إذ تصير على عدد حروفها ساكنة الوسط، ولا يجوز أن يقال بإضمار اسمها كما يجيء في النحو: عبدالله ليس منطلقاً؛ لأن الحرف لا يضمر فيه وإن شابهه الفعل))[٢٦].

وزاد على ما اشـــترط ســـيبويه في المحور الثاني (أوان، وهنا)، إذ قال: ((وقد تدخل على لفظ (أوان، هنا))[٢٧].

ونقل منع عمل (لات) عن الأخفش (٢١٥هـ)، وعليه فالمرفوع الذي يليها مبتدأ حُذف خبره والمنصوب الذي يليها مفعول لفعل محذوف تقديره (أرى)[٢٨] .

وهو على خلاف ما عليه الأخفش في معانيه، إذ قال: ((﴿وَّلَاتَحِينَمَنَاصٍ﴾ ص: 3، فشـــبهوا (لات، بليس)، ولا تكون (لات) إلا مع (حين) ورفع بعضـــهم (ولاتُ حين مناص)، فجعله في قوله مثل ليس، كأنه قال (ليس أحدٌ). وأضمروا الخبر، وفي الشعر:

طلبوا صُلحنا ولاتَ أوانِ ... فأجبنَا أن لَيْسَ حِينَ بقَاءِ[٢٩]

فجرّ (أوان)، وحذف وضـمر (الحين)، وأضـاف إلى (أوان) ؛لأن (لات) لا يكون إلا مع (الحين))[٣٠].

ومن الملاحظ أن الأخفش قد تفرّد في تقدير المضـمر بتقديره اسم فاعل، فكأنه قدّر (ولات الحائن حين مناص).

المبحث الثالث:

إنَّ واخواتها

أولاً: (إنّ، أنّ) أصلهما واحد:

جاء في شـرح الأشـموني: ((لم يذكر الناظم في تسـهيله أن المفتوحة، نظرا إلى كونها فرع المكسورة، وهو صنيع سيبويه حيث قال: "هذا باب الحروف الخمسة))[٣١].

وهو ما جاء في الكتاب إذ قال سيبويه: ((هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده))[٣٢]، ووافقه في ذلك المبرّد (٢٨٥هـ)، بقوله: ((وَإِن وَأَن مجازهما وَاحِد فَلذَلِك عددناهما حرفا وَاحِدًا))[٣٣]، ومثله الأنباري (٥٧٧هـ)[٣٤]، ووافقه الدكتور هادي نهر قائلاً: ((هي خمسة أحرف (أنّ، لكن، كأنّ، ليت، لعلّ))[٣٥].

أمّا الذين خالفوا سيبويه في ذلك؛ فهما ابن هشام[٣٦]، وابن القيم الجوزي (٧٦٧هـ)[٣٧].

والذي أراه أن ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه هو الصحيح، والله أعلم.

ثانياً: اقتران خبر (إنّ) باللام:

أوضح الأشموني أن سيبويه أورد شاهداً على اقتران خبر (إن) باللام، فقال: ((وأنشد سيبويه:

ألم تر إنّي وابنَ أَسْوَدَ ليلةً ... لَنَسْرِي إلى نارينِ يَعلُو سَناهُمَا[٣٨]))[٣٩]

ورد هذا البيت في الكتاب شاهدًا بعد قول سيبويه: ((قد علمت إنه لخيرٌ منك. فإنَّ ههنا مبتدأه وعلمت ههنا بمنزلتها في قولك: لقد علمت أيهم أفضل، معلقةً في الموضعين جميعا وهذه اللام تصرف إنَّ إلى لابتداء، كما تصرف عبد الله إلى الابتداء إذا قلت قد علمت لعبد الله خيرُ منك، فعبد الله هنا بمنزلة إنَّ في أنه يصرف إلى الابتداء، ولو قلت: قد علمت أنه لخيرُ منك، لقلت: قد علمت لزيداً خيراً منك، ورأيت لعبد الله هو الكريم، فهذه اللام لا تكون مع أنَّ ولا عبد الله إلاَّ وهما مبتدآن، ونظير ذلك قوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]، فهو ههنا مبتدأ))[٤٠]

وهو ما أكّده البطليوسي (٥٢١هـ) الذي قال في الحلل: ((فأما التي يجوز دخول اللام في خبرها باتفاق، فإن المكسورة الهمزة، وأما التي يمتنع دخول اللام في خبرها باتفاق، فأن مفتوحة الهمزة))[٤١]، وتبعه في نحوه ابن عصفور الذي بيّن أن اللام تدخل على خبر (إن كان اسماً، أو فعلاً مضارعاً، أو جملة اسمية، أو فعلاً غير متصرّف، أو ظرفاً، أو جار ومجرور، بان ذلك في قوله: ((وانفردت (إنّ) ومن بين سائر أخواتها

في دخول اللام في خبرها إذ كان الخبر اسماً، نحو: (إن زيداً لقائمٌ)، أو فعلاً مضارعاً، نحو: (إن زيداً ليقوم)، أو جملة اسمية وذلك قليل، نحو: (إن زيداً لوجهه حسنٌ)، أو فعل غير متصرّف، نحو: (إن زيداً لنعم الرجل)، أو ظرفاً، أو مجروراً، نحو: (إن زيداً لفي الدار)، (إن

زيداً لخلفك)))[٤٢]، ومثله ابن فلاح[٤٣]، وابن هشام الذي بيّن أصل اللام بقوله: ((لأن أصل إن زيدا لقائم لأنّ زيداً قائم فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين فأخروا اللام دون إن لئلا يتقدم معمول الحرف عليه وإنما لم ندع أن الأصل إن لزيدا قائم لئلا يحول ماله الصدر بين العامل والمعمول ولأنهم قد نطقوا باللام مقدمة على إن في نحو قوله:

(... لهنك من برق علي كريم)[٤٤]

ولاعتبارهم حكم صدارتها فيما قبل إنّ دون ما بعدها دليل الأول أنها تمنع من تسلط فعل القلب على أن ومعموليها ولذلك كسرت[٤٥] .

وتبعهم في نحوهم السيوطي الذي بيّن أن لوجوب كسر همزة (إنّ) سبع مواضع جاء في الموضع الرابع قوله: ((أن تقع قبل لام معلقة نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [٤٦] [المنافقون: ١]، ولم أجد أن من العلماء من خالف سيبويه في رأيه

ثالثاً: فتح همزة (إنّ) بعد لا جرم:

جاء في شرح الأشموني في مواضع كسر همزة (إنّ) وفتحها أنها تُفتح بعد (لا جرم)، وذكر رأي سيبويه في ذلك، قائلاً: ((أن تقع بعد لا جرم نحو قوله تعالى:﴿لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ﴾ [النحل: 23]، فالفتح عند سيبويه على أن "جرم" فعل، و(أن) وصلتها فاعل، أي: وجب أن الله يعلم، و(لا) صلة))[٤٧] .

وهو رأي سيبويه نفسه في الكتاب، إذ قال: ((وأما قوله عز وجل:﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفۡرَطُونَ﴾ [النحل: ٦٢]، فأنَّ جرم عملت فيها لأنَّها فعلٌ، ومعناها: لقد حقَّ أن لهم النار. ولقد استحق أن لهم النار وقول المفسَّرين: معناها: حقاً أنَّ لهم النار، يدلُّك أنَّها بمنزلة هذا الفعل إذا مثَّلت، فجرم بعد عملت في أنَّ عملها في قول الفزاري:

ولقد طَعنتَ أبا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً ... جَرَمتْ فزارةَ بعدها أنْ يَغْضَبُوا [٤٨]

أي: أحقت فزاره))[٤٩]، ووافقه في ذلك المبرّد[٥٠]، والسيوطي[٥١].

أمّا وجه الكسر بعد (لا جرم)، فهو ما حكاه الفرّاء، فهي عنده بمعنى: لابد ولا محلّ، وبعد ما كثر استعمال العرب لها صارت بمعنى: حقّاً، فجاء في معاني القرآن: ((لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ) كلمة كانت فِي الأصـــل بِمنزلة لا بُدَّ أنَّك قائمٌ ولا محالة أنَّك ذاهب، فجرت على ذَلِكَ، وكثر استعمالهم إيَّاها، حَتَّى صَارت بِمنزلة حقًّا))[٥٢] .

وهو الرأي الذي يميل إليه الدكتور فاضل صالح السامرائي، حيث جاء في معاني النحو: ((ومن الصـــعب البت بترجيح أحد الأقوال على ما عداه، غير أن الذي تميل إليه نفســي ترجيح قول الفراء لأكثر من سبب من ذلك:

١- ما ذكره النحاة من أن همزة (أن) بعد لا جرم يجوز فيها الفتح والكســر تقول: (لا جَرَمَ أنه سيعود) و (لا جَرَمَ أنه سيعود) والفتح أشهر، فلو كانت فعلا لامتنع الكسرِ؛ لأن الفعل يبقى عند ذاك بلا فاعل.
٢- ما روي عن العرب من أنهم يقولون أيضا (لا جُرْم) بالضم[٥٣]، والجُرْم مصدر فيستدل من هذا أن الجَرَم مصدر أيضا. جاء في (شرح الرضي على الكافية): " يروي عن العرب لا جرم والفعل، والفعل يشتركان في المصادر كالرُّشْد، والرشَد، والبُخْل، والبَخَل.
٣- ما ورد عن العرب أنْ (لا جرم) تنزل منزلة اليمين فتقول: لا جرم لآتينك، لا جرم قد أحسنت.
٤- ما ذكره قسم من اللغويين والمفسرين أن معناها حقا[٥٤].

٥- قال الدكتور فاضل صالح السامرائي في كتابه (معاني النحو): ((لا أرى في نفسي اطمئنانا إلى أن (لا) زائدة في (لا جرم) وبخاصة إنه يمكن حملها على غير الزائدة، وذلك إذا جعلت نافية للجنس))[٥٥].

إذ وصف السامرائي توجهه بقوله: ((ولذلك وغيره أراني أميل إلى ما رآه الفرّاء والله يعلم))[٥٦].

ويعزز هذا الميل ما ذهبت إليه ندى موحان بعدما عقدت مقارنة بين قولي سيبويه والفرّاء في باب ما رُدّ من شواهد سيبويه[٥٧]

رابعاً: اتصال (ما) بـ (إنّ) وأخواتها:

تتصل (ما) بـ (إنّ) وأخواتها، فتكفها عن العمل ومن العلماء من يبقي العمل فيها جميعاً، ويجعل (ما) مُلغاة قياساً على المسموع في (ليت) لبقاء اختصاصها، وأَستدلّ على ذلك بقول الشاعر:

قالت ألاَ لَيْتَمَا هذا الحمامُ لنا ... إلى حمامتنا ونصفُ فقدِ[٥٨]

فيروى بنصب (الحمام) على الإعمال، ورفعه على الإهمال، ومذهب سيبويه كما ذكره الأشموني في هذا الباب هو المنع، وذلك أن باقي الأحرف (إنّ) وأخواتها عند اتصال (ما) بها أزال اختصاصها بالأسماء بخلاف (ليت)، فإن اختصاصها باقٍ في الأسماء على الرغم من اتصال (ما) بها[٥٩].

والقارئ لكتاب سيبويه يجد مذهبه واضحاً في الكتاب، إذ قال: ((وأما ليتما زيدا منطلقٌ فإن الإلغاء فيه حسن، وقد كان رؤبة ابن العجاج ينشد هذا البيت رفعا، وهو قول النابغة الذبياني:

قالت ألاَ لَيْتَمَا هذا الحمامُ لنا ... إلى حمامتنا ونصفُ فقدِ[٦٠]

فرفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول من قال: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة:، 26] أو يكون بمنزلة قوله: إنما زيدٌ منطلقٌ.

وأما لعلما فهو بمنزلة كأنما. وقال الشاعر، وهو ابن كُراع:

تحلّلْ وعالجْ ذاتَ نفسِكَ وانظُرَنْ ... أيا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أنت حالِمُ[٦١]

وقال الخليل: ((إنما لا تعمل فيما بعدها، كما أن أرى إذا كانت لغوا لم تعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل. كما كان نظيرَ إن من الفعل ما يعمل))[٦٢]، ووافقه ابن عصفور، إذ قال: ((وإذا لحقت هذه الحروف (ما) لم يجز إعمالها نحو: (إنما زيدٌ قائمٌ)، لزوال اختصاصها بالأسماء، ألا ترى أنك تقول: (إنما زيد يقوم)، إلّا (ليت)، فإنه يجوز إلغاؤها إذا جُعلت (ما) كافة، وإعمالها إذا لم يُعتد بها ؛ لأنها باقية على اختصاصها))[٦٣]، وتبعه ابن فلاح أيضاً[٦٤].

في حين خالف ابن السراج (٣١٦هـ) سيبويه، فأجرى غير (ليتما) مجراها قياساً[٦٥].

واقتفى أثره ابن مالك، الذي قال ذكر قول رأي ابن السراج: ((وبقوله أقول في هذه، ومن أجل ذلك قلت: القياس سائغ))[٦٦].

خامساً: اللام التي تلزم بعد (إنْ) المكسورة المخففة:

تُخفف (إن) المكسورة لثقلها بالتضعيف لتكون (إنْ)، وعندها يكثر إهمالها لزوال اختصاصها بالأسماء ويقل عملها، وفي حال الإهمال تلزم اللام بعد (إنْ) المكسورة المخففة لتكون فارقة بين الإثبات والنفي .

وهذه اللام لا تلزم عند الإعمال لعدم اللبس، واختلف في هذه اللام منهم من قال إنّها لام الابتداء ومنهم من قال إنَّها لام اجتلبت للفرق.

ذكر الأشموني في شرحه أنّ هذه اللام عند سيبويه هي لام الابتداء، إذ قال: ((مذهب سيبويه أن هذه اللام هي لام الابتداء))[٦٧].

وهو ما جاء في الكتاب نفسه إذ قال سيبويه: ((واعلم أنهم يقولون: إنَّ زيدٌ لذاهبٌ وإنَّ عمرٌو لخيرٌ منك، لما خففها جعلها بمنزلة لكنْ حين خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بـ (إن) التي هي بمنزلة ما التي تنفى بها، ومثل ذلك: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]، إنما هي

لَعلَيهْا حافظٌ، وحدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إن عمرا لَمنطلقٌ. وأهل المدينة يقرءون: (وإنْ كُلاً لَما لَيوفينّهم ربُّك أعمالَهم)[٦٨].

يخففون وينصبون، كما قالوا: **(كأنْ ثدْيَيهْ حُقّانِ)**[٦٩]وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حُذف من نفسه شيء لم يغيَّر عملُه كما لم يغيَّر عملُ لم يكُ ولم أُبَل حين حُذف، وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها ما))[٧٠].

ووافقه في نحوه ابن سراج[٧١]، وابن هشام[٧٢]، وتبعهم في ذلك ابن مالك الذي بين أن اللام التي بعد (إنْ) هي التي كانت مع التشديد، إلا أنها مع التخفيف والإهمال تلزم فارقة بين المخففة والنافية، ولا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس[٧٣].

وذهب أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) ومن تبعه إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق بين المخففة والنافية وحجتهم في ذلك من وجهين:

أحدهما: أن الحذف منها طلباً للتخفيف، والتأكيد ينافي ذلك.

الآخر: مدولها على المفعول به، نحو: (إن ضربت لزيداً)، ولو كانت لام التأكيد لم يجز دخولها عليه[٧٤].

وأجاب الأولون عن الأول: أنّ (إنّ)، وإن خُففت فهي تدل على التأكيد ودخول اللام تقوية لتأكيدها بدليل دخوله في خبرها، إذ عملت وإن كانت مخففة، نحو: إنْ زيداً لقائمٌ .

وعن الأخر: (إنَّ) عند البصريين يشترط دخولها على الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، فإذا وقعت في الجزء الثاني، فقد وقعت داخلة على الخبر نظراً، إلى الأصل ولو كانت كما زعموا غير لام التأكيد لوجب دخولها على (إنّ) لافي الخبر ؛ لأنّ مقصودة الفرق بينهما، أو على النافية وبذلك يحصل الفرق[٧٥].

المبحث الرابع:

(لا) النافية للجنس

أولاً: خبر (لا) النافية للجنس:

إن ممّا لا خلاف فيه أنّ خبر (لا) النافية للجنس مرفوع بـ (لا) عند عدم تركيبها مع اسمها والذي عليه خلاف في رافع الخبر في حال بُني الاسم معها، ومذهب سيبويه كما ذكره الأشموني أنه إذا رُكبت (لا) مع اســـمها، فالخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ولم تعمل إلاّ في الاسم[٧٦].

ويبدو مذهب سيبويه هذا في قوله: ((واعلم أن (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنك إذا قلت: هل من رجل فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ. وكذلك: ما من رجل، وما من شيء، والذي يُبنى عليه في زمان أو في مكان))[٧٧]، ووافقه ابن عصـــفور وابن هشـــام في كون الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول (لا) عند تركيبها مع اسمها، فقول ابن عصفور: ((وليست (لا) عاملة في الخبر، بل هي مع اسمها بمنزلة اسم واحد مرفوع بالابتداء، والخبر للمجموع))[٧٨]، وكذا ابن هشام الذي نصّ على: ((ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها نحو:(لا رجلَ قائمٌ)، بما كان مرفوعاً به قبل دخولها لا بها))[٧٩].

وفي قوله (عند إفراد اسمها) أي: عند بناء اسمها معها، ففي حال كان الاسم مفرداً بُني معها على الفتح تشبيهاً ب (خمسة عشر).

أمّا ابن يعيش وابن مالك، فظهر رأيهما خلافاً لما ذهب إليه ســـيبويه، فابن يعيش يرى أن (لا) هي الرافعة للخبر في حال الإفراد وإن رُكّبت مع اســـمها فهي الرافعة للخبر ؛ لأنها داخلة على المبتدأ والخبر، فهي تقتضـــيهما جميعاً، وما اقتضـــي شـــيئين وعمل في لأحدهما عمل في

الآخر[٨٠]، وتبعه ابن مالك في ذلك، فبعدما أشار إلى أنه لا خلاف في كون الخبر مرفوعاً بـ (لا) إذا لم يركّب الاسم معها، قال: ((وكذا مع التركيب على الأصح))[٨١] .

والذي يبدو لي أن الرأي المعتبر هو رأي ابن يعيش لما قدمه من تعليل مقنع .

ثانياً: محلّ (لا) مع اسمها:

أورد الأشموني رأي سيبويه في باب (حكم المعطوف على اسم (لا) مع تكرار (لا)، فقال: ((فأمّا الرفع فإنه على أحد ثلاثة أوجه: العطف على محل (لا) مع اسمها، فإن محلها الرفع بالابتداء عند سيبويه))[٨٢]، وهو ما ورد ذكره في الكتاب، إذ قال فيه سيبويه: ((واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنك إذا قلت: هل من رجل فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ))[٨٣]، ووافقه في نحوه ابن السرّاج[٨٤]، ومثله ابن الورّاق[٨٥]، وابن يعيش[٨٦]، وابن هشام[٨٧]

ثالثاً: عمل (لا) إذا كانت مسبوقة باستفهام:

جاء في شرح الأشموني رأي سيبويه في عمل (لا) إذا كانت مسبوقة باستفهام قُصد به التمنّي، فقال: ((فعند الخليل وسيبويه أن (لا) هذه بمنزلة التمني، فلا خبر لها))[٨٨].

وهو على وفق ما ورد في الكتاب، إذ قال سيبويه: ((ومن قال: لا غلامَ أفضلُ منك، لم يقل في ألا غلامَ أفضلَ منك إلا بالنصيب؛ لأنه دخل فيه معنى التمني، وصار مستغنيا عن الخبر كاستغناء اللهم غلاما، ومعناه اللهم هب لي غلاماً))[٨٩]، ووافقه ابن مالك في ذلك، ذاكراً في التسهيل: ((إذا اقترنت همزة الاستفهام بـ (لا) في غير تمنٍ وعرض فلك مع مصحوبها من تركيب وعمل وإلغاء ما كان لها قبل الاقتران))[٩٠]، فاستثنى بذلك أن تأتي للمتني، أو عرض.

وجاء رأي المبرّد مخالفاً لرأي سيبويه، فجعل (لا) في هذا الموضع كالمجرّدة من همزة الاستفهام، فهو يرى أن (لا) مع همزة الاستفهام لها من العمل مالها وهي مجرّدة[٩١]، وتبعه

المرادي وبيّن أن (ألّا) في هذا الموضع مركبة بغير إشكال، و(لا) على حكمها الذي لها قبل دخول الهمزة[٩٢].

الخاتمة

بعد توفيق العليم الحكيم اختتمت كتابة هذا البحث، إذ أدركت من خلاله مدى أهمية الدراسة التوثيقية حيث اتضحت لي أن أغلب الآراء التي ساقها الأشموني في شرحه المفصّل جاءت متماشية مع ما ورد في كتاب سيبويه، وتوثقت منها في الموضوعات الآتية:

١– لم أجد في نقل الأشموني رأياً مخالفاً لما جاء ذكره في الكتاب، إلّا في موضع واحد الذي جاء في موضع (ما) النافية وشروط عملها، حيث ذكر رأي سيبويه ومفاده أنّ (ما) تعمل عمل (ليس)، وإن تقدم خبرها على اسمها، وهو مالم يجيزه سيبويه، وقد بدا ذلك واضحاً بنصّ قوله الذي أوردناه في موضعه .

٢– ثمة آراء لم أعثر عليها في حدود بحثي هذا، منها:

أ– في موضع من المواضع ذكر الأشموني أن عشرة أفعال وافق معناها معنى (صار)، فهي مثلها في العمل، وهي: (آض، رجع، عاد، استحال، قعد، حار، ارتدّ، تحوّل، غدا، راح،)، ذكر أن (جاء) عند سيبويه لها من العمل ما لهذه الأفعال.

ب– وفي موضع آخر وهو زيادة الباء في خبر (ما)، إذ بيّن الأشموني أن لا فرق في دخول الباء في خبر (ما) بين أن تكون حجازية، أو تميمية، وهو غير مخصوص بالحجازية، كما زُعِم، وأن سيبويه نقل ذلك عن تميم.

٣– ورود (كان وأخواتها)، حذف كان مع خبرها، وحذف (كان مع لدن).

٤– مجيء الحروف المشبهة بـ(ليس) في موضع عمل (لات).

٥– إنّ، وأخوتها (إنّ– أنّ) أصلهما واحد، واقتران خبر (إنّ) باللام، وفتح همزة (أنّ)، بعد (لا جرم)، واتصال (ما) بـ (إنّ وأخواتها)، واللام التي تلزم بعد (إنْ) المكسورة المخففة.

٦- (لا) النافية للجنس في (خبر (لا) النافية للجنس، ومحل (لا) مع أسمائها، وعمل (لا) إذا كانت مسبوقة بالاستفهام.

من كلّ ما تقدّم ذكره نستطيع أن نحكم بصحة النقل عند الأشموني ولاسيّما ما تناولنا من آراء لسيبويه في بحثنا هذا.

هوامش البحث

---

[١] شرح الأشمونى: ١ / ٣٣٧-٣٣٨.

[٢] ينظر: شرح الأشموني: ١ / ٣٨١-٣٨٦.

[٣] الكتاب: ١ / ٢٦٩.

[٤] ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١ / ٢٥٦.

[٥] ينظر: حاشية الصبان: ١ / ٣٨٣.

[٦] الرجز بلا نسبة في سر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٤٦، ولسان العرب: ١١ / ٣٧٤، والمحكم: ٨ / ١٢١.

[٧] ينظر: شرح الأشموني: ٣٨٦-٣٨٨.

[٨] الكتاب: ٣ / ٣٠-٣١.

[٩] ينظر: همع الهوامع ١ / ٤٤٣.

[١٠] شرح التسهيل: ١ / ٣٤٦.

[١١] ينظر: شرح الشاطبي: ٢ / ٢١٠.

[١٢] ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١ / ٢٥٦.

[١٣] شرح الأشموني: ١ / ٣٩٧-٤٠١.

[١٤] الكتاب: ١ / ٥٩.

[١٥] ينظر: علل النحو: ٣٦٠.

[١٦] ينظر: شرح التسهيل: ١ / ٣٥١-٣٥٢.

[١٧] ينظر: المغني في النحو: ٣ / ٩٧-١٠٠.

[١٨] ينظر: اللمحة البدرية: ٢ / ٢١-٢٤.

[١٩] ينظر: المقرّب: ١١٢.

[٢٠] ينظر: شرح الأشموني: ١ / ٤١٧.

[٢١] شرح الأشموني: ١/ ٤٢٤.

[٢٢] جاء في هامش الكتاب: أي لأنه شبيه بالمفعول به، إذ كان خبر ليس إنما ينصب تشبيهاً بالمفعول به .

[٢٣] الكتاب: ١ / ٥٧.

[٢٤] ينظر: معاني القرآن: ٢ / ٢٧٩.

[٢٥] المغني في النحو: ٣ / ١١٨.

[٢٦] شرح كافية ابن الحاجب: ٢ / ٢٢٩-٢٣٠.

[٢٧] المصدر نفسه: ٢ / ٢٢٨.

[٢٨] ينظر: المغني في النحو: ٣ / ١١٦، وشرح كافية ابن الحاجب: ٢ / ٢٢٩.

[٢٩] البيت من الخفيف وهو لأبي زبيد الطائي في شعر أبي زبيد الطائي: ٢١، وشرح شواهد المغني: ٢ / ٦٤١.

[٣٠] معاني القرآن للأخفش: ٢٧٣-٢٧٤.

[٣١] شرح الأشموني: ١ / ٤٧٣.

[٣٢] الكتاب: ٢ / ١٣١.

[٣٣] المقتضب: ٤/ ٣٩٢.

[٣٤] ينظر: ارسال العربية: ١٤٣.

[٣٥] الإتقان في النحو: ٢ / ٣٩٧.

[٣٦] ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٤.

[٣٧] ينظر: إرشاد السالك: ١ / ٣٥١.

[٣٨] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة، ولم أجده إلا في شرح الأشموني: ١ / ٤٧٩، وحاشية الصبّان: ١ / ٤٣١، نقلاً عن كتاب سيبويه.

[٣٩] شرح الأشموني: ١ / ٤٧٩.

[٤٠] الكتاب: ٣/ ١٤٧-١٤٨.

[٤١] كتاب الحلل: ١٨٢.

[٤٢] شرح جمل الزجاجي: ١ / ٤٢٥-٤٢٦.

[٤٣] ينظر: المغني في النحو: ٣ / ١٦٥-١٧٠.

[٤٤] البيت من الطويل، وهو لمحمد بن سلمه في سر صناعة الإعراب: ١ / ٣٢٣، وشرح الدماميني: ٢ / ١٤٩.

[٤٥] مغني اللبيب: ١ / ٢٣٠-٢٣١.

[٤٦] ينظر: همع الهوامع: ١ / ٤٩٨.

[٤٧] شرح الأشموني: ١ / ٤٨٧.

[٤٨] البيت بلا نسبة في المقتضب:٢ / ٦١٥، وحروف المعاني: ٧٢.

[٤٩] الكتاب: ٣ / ١٣٨.

[٥٠] ينظر: المقتضب: ٢ / ٦٥١.

[٥١] ينظر: همع الهوامع: ١ / ٤٩٩.

[٥٢] معاني القرآن (للفرّاء): ١ / ٣٢٨.

[٥٣] تاج العروس: ٨ / ٣٢٥.

[٥٤] ينظر: سيبويه ١/ ٤٦٩، معاني القرآن ٢/ ٨.

[٥٥] معاني النحو: ١ / ٣٨٥ .

[٥٦] معاني النحو: ١ / ٣٥١-٣٥٣.

[٥٧] ينظر: شواهد سيبويه الشعرية في جهود النحويين: ١٥٧-١٥٩.

[٥٨] البيت من البسيط، وهو: للنابغة الذبياني في وصف ما كان من زرقاء اليمامة حين نظرت إلى القطا طائرة فأحصت عددها وخبرها مشهور، ينظر: ديوانه: ٢١، والإنصاف: ٢ / ١٧، وشرح شواهد المغني: ١/ ٢٠٠.

[٥٩] ينظر: شرح الأشموني:: ١ / ٤٧٩.

[٦٠] تمّ تخريجه في الصفحة السابقة .

[٦١] البيت بلا نسبة في: الأصول: ١ م ٢٣٣، والمفصّل: ٣٨٩.

[٦٢] الكتاب: ٢/ ١٣٧-١٣٩.

[٦٣] المقرّب: ١٢١.

[٦٤] ينظر: المغني في النحو: ٣ / ٢١٢.

[٦٥] ينظر الأصول في النحو: ١ / ٢٣٣.

[٦٦] شرح التسهيل: ١ / ٤١٩.

[٦٧] شرح الأشموني: ١ / ٥٠٦.

[٦٨] الآية: ١١١، من سورة هود، ينظر: التذكرة في القراءات: ٣٠٤، وإعراب القراءات السبع: ١٧٣.

[٦٩] البيت من الهزج وهو بلا نسبة في الدرر: ١ / ٣٣٠، وشرح شذور الذهب: ١٨٥.

[٧٠] الكتاب: ٢ / ١٣٩-١٤٠.

[٧١] ينظر: الأصول في النحو: ١ /٢٧٥.

[٧٢] ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١ / ٣٢٦.

[٧٣] ينظر: شرح التسهيل: ١ / ٤١٥.

[٧٤] ينظر: المغني في النحو: ٣ / ٢٢٣، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٨٠، وشرح الدماميني: ٢ / ١٥٠.

[٧٥] ينظر: المغني في النحو: ٣ / ٢٢٣- ٢٢٤.

[٧٦] ينظر: شرح الأشموني: ٢ / ١٣.

[٧٧] الكتاب: ٢ / ٢٥٧.

[٧٨] المقرّب: ٢٠٩.

[٧٩] مغني اللبيب: ١ / ٢٣٨.

[٨٠] ينظر: شرح المفصل: ١ / ١٠٦.

[٨١] شرح التسهيل: ١ / ٤٣٧.

[٨٢] شرح الأشموني: ٢ / ٢١.

[٨٣] الكتاب: ٢ / ٢٧٥.

[٨٤] ينظر: الأصول في النحو: ١ / ٤٦٢.

[٨٥] ينظر: علل النحو: ٥٥٣.

[٨٦] ينظر: شرح المفصّل: ١ / ١٠٦.

[٨٧] ينظر: مغني اللبيب: ١ / ٢٣٩.

[٨٨] شرح الأشموني: ٢ / ٣٣.

[٨٩] الكتاب: ٢ / ٣٠٩.

[٩٠] شرح التسهيل: ١ / ٤٥١.

[٩١] ينظر: المقتضب: ٤ / ٥٩١-٥٩٤.

[٩٢] ينظر: الجنى الداني: ٣٧٢.